الولاة العثمانيون في العراق
١٩٠٨-١٩١٤

الدكتور خالد السعدون
قسم التاريخ
جامعة الشارقة

تتضارب روايات المراجع حول من أدار ولايات العراق من الولاة خلال السنوات المحددة للبحث. إذ كثر الخلط في أسمائهم ومدد ولاياتهم. وتسعى هذه الدراسة لمعالجة هذا الخلط معتمدة بشكل رئيسي على معلومات وردت في الوثائق القنصلية البريطانية، فضلاً عن بعض المصادر المحلية المعاصرة والدراسات الحديثة.

ولا بدّ بداية من التذكير بحقيقة تقسيم العرق حسب النظام الإداري العثماني إلى ثلاث ولايات هي بغداد، البصرة، والموصل. وكانت ولاية بغداد حسب تصنيفات ذلك النظام ولاية من الدرجة الأولى، والبصرة ولاية من الدرجة الثانية[١]. بينما كانت ولاية الموصل من الدرجة الثالثة[٢]. وكانت كل تلك الولايات تقسم إلى ألوية (سناجق)، وتقسم هذه بدورها إلى أقضية ثم إلى نواحٍ. وتصنف هذه الوحدات الإدارية جميعها إلى ثلاث درجات أيضاً[٣]. وكانت ولاية بغداد سنة ١٩١١، مؤلفة من ثلاثة ألوية وعشرين قضاء وأربع وثلاثين ناحية. بينما تألفت ولاية الموصل سنة ١٩٠٩، من ثلاثة ألوية وأربعة عشر قضاء وثلاث وثلاثين ناحية. وضمت ولاية البصرة في السنة نفسها أربعة ألوية وثلاثة عشر قضاء واثنتين وثلاثين ناحية[٤]. وتبدل الوضع بعد حين فغدت ولاية بغداد سنة ١٩١٣، تتألف من ثلاثة ألوية وتسعة عشر قضاء بينما

تألفت البصرة من أربعة ألوية وخمسة عشر قضاء وعشرين ناحية[٥]. ويتضح من مقارنة هذين الإحصائين استقرار عدد الألوية في كل ولاية وتذبذب عدد الأقضية والنواحي زيادة ونقصاً.

وسوف تكون نقطة البدء هي تتبع أسماء من تولى ولايات العراق منذ وقوع الانقلاب الدستوري في اسطنبول في تموز (يوليو) ١٩٠٨. إذ تتضارب الروايات تضارباً كبيراً حول شخصية والي بغداد الذي حدث ذلك الانقلاب في عهده. فقد روي أن البرقيات المنبئة بإعلان الدستور وردت بغداد من اسطنبول في عهد الوالي حازم بك[٦]، ولكن وثيقة بريطانية تفيد أنه انفكّ من عمله في بغداد في الثالث عشر من تموز -يوليو ١٩٠٨[٧]. أي أنه غادر بغداد قبل إعلان الدستور بعشرة أيام. ويؤيد هذه الرواية بغداديون معاصرون أفادوا بأن حازم بك اختلف مع مصطفى ناظم باشا رئيس "الهيئة الإصلاحية" التي أرسلت من اسطنبول، فطلب من الحكومة المركزية نقله من بغداد، وأجيب طلبه[٨]. وقد سلم حازم بك مقاليد الولاية وكالة إلى مصطفى ناظم باشا الذي أعلن الدستور في عهده[٩]. وتعود الروايات للتضارب حول طبيعة منصب هذا الرجل، فالوثيقة البريطانية المشار إليها آنفاً تقطع بأنه تولى المنصب وكالة "لا أصالة"، ولكن أربعة مراجع تجمع على تعيينه والياً أصيلاً لبغداد[١٠]، وأورد مرجعان آخران أنه كان وكيلاً، لكنهما اختلفا في تاريخ تعيينه ومدة توليه لذلك المنصب. فقال أحدهما إنه تعين سنة ١٣٢٣، وظل في منصبه سنة واحدة وسبعة شهور[١١]. وهو قول مردود لأن سنة ١٣٢٣ تقابل سنة ١٩٠٥ إن كانت هجرية وسنة ١٩٠٧ إن كانت رومية. وقال الآخر أن مدة توليه ابتدأت وانتهت خلال سنة ١٩٠٧[١٢]. وهناك رواية مرجحة تفيد أنه عزل من منصبه في بغداد في الحادي والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٨، وأنيطت الوكالة بمحمد فاضل باشا الداغستاني[١٣]، ولكنّ معاصراً مطّلعاً ذكر أن لم يعزل ولكنه عيّن وزيراً للعدل في اسطنبول[١٤].

عيّنت الحكومة الدستورية الجديدة نجم الدين منلا والياً لبغداد، وفي معرض إشارته لذلك التعيين امتدحه وزير الداخلية العثماني في حديث جرى بينه وبين السفير البريطاني في اسطنبول في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٨، ووصفه بالأمانة والنشاط[١٥]، ووصل الوالي الجديد إلى بغداد بالفعل في كانون الثاني (يناير) ١٩٠٩[١٦]، ولكن هذه المعلومات المؤكدة لم تمنع تضارب الروايات حول هذا الوالي أيضاً فقد ذكر أنه تعيّن (زمن الحرية)، ثم حدد تاريخ ذلك التعيين بسنة ١٣٢٣[١٧] وتوافق تلك السنة ١٩٠٥ أو ١٩٠٧، وكلاهما خارج (زمن الحرية). كما ذكر أنه وصل بغداد في ذي الحجة ١٣٢٥ [أي كانون الثاني (يناير) ١٩٠٨] وغادرها في ربيع الآخر ١٣٢٧ [أي أيار (مايو) ١٩٠٩][١٨]. وحسب هذه الرواية يكون إعلان الدستور قد تم أثناء ولايته، وهو أمر مخالف لما مرّ آنفاً. ومع ذلك تتفق هذه الرواية جزئياً مع من يقول إن ولايته ابتدأت في جمادى الآخرة تلك السنة وانتهت في ربيع الآخر ١٣٢٧ حيث استلم مقاليد الولاية وكالة محمد فاضل باشا الداغستاني وظل يديرها حتى رجب ١٣٢٧[١٩]. ولكن هذه المعلومة الأخيرة تتناقض مع رواية معاصر أفاد أن الوكيل كان المشير عبد الله باشا، وليس محمد فاضل باشا، وأن تلك الوكالة ابتدأت في أيلول (سبتمبر) ١٩٠٨[٢٠]، وهي رواية غريبة تشطب أغلب مدة وكالة مصطفى ناظم باشا وكل مدة وكالة محمد فاضل باشا الأولى وكل مدة ولاية نجم الدين منلا.

عيّن محمد شوكت باشا خلفاً لنجم الدين منلا، فوصل بغداد واستلم مهام عمله في رجب ١٣٢٧ هجرية [آب (أغسطس) ١٩٠٩]، وظل والياً حتى وصلته برقية من اسطنبول في ذي القعدة ١٣٢٧ (ديسمبر ١٩٠٩)، تقضي بعزله وتعيين حسين ناظم باشا خلفاً له. وكلّف الوالي المعزول بإدارة الولاية وكالةً حتى وصول الوالي الجديد[٢١]، وقد وصل حسين ناظم باشا إلى بغداد في الخامس من أيار (مايو) ١٩١٠[٢٢]، وهو قائد عسكري بارز ورجل دولة مرموق أدّى دوراً مهماً في الأحداث

التي شهدتها العاصمة اسطنبول منذ تموز (يوليو) ١٩٠٨. ويبدو -حسب توقع القائم بالأعمال البريطاني في اسطنبول- أن جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة أرسلته إلى بغداد لإبعاده عن العاصمة من جهة، وتدمير سمعته بإظهاره إدارياً فاشلاً من جهة أخرى[٢٣]. وقد صحّ ذلك التوقع بالفعل، إذ عزل بعد عشرة أشهر، وغادر بغداد في شهر آذار (مارس) ١٩١١، مودعاً شؤون الولاية وكالةً للفريق يوسف أكاه باشا[٢٤]، ولم يكتف الاتحاديون بعزل حسين ناظم باشا، بل أرسلوا إلى بغداد في منتصف سنة ١٩١١ لجنة تحقق فيما نسب للوالي المعزول من مخالفات[٢٥].

وصل الوالي الجديد أحمد جمال باشا إلى بغداد في آب (أغسطس) ١٩١١، وباشر مهام عمله على الفور[٢٦]، وكان ضابطاً حربياً ومن قادة جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة. لذا فإن اختياره للولاية تمّ على أساس سياسي وليس لكفاءته الإدارية. وقد بذل غاية جهده طوال مدة ولايته لخدمة مصالح حزبه، وما إن سقطت الحكومة الاتحادية وتولت حكومة الائتلافيين الحكم في اسطنبول في الثالث والعشرين من تموز (يوليو) ١٩١٢، حتى بادر إلى إرسال استقالته إلى الحكومة الجديدة برقياً في السابع والعشرين من الشهر نفسه. وقد قبلت الحكومة تلك الاستقالة في الأول من الشهر التالي، ولكنها كلفته بالاستمرار بإدارة الولاية وكالة[٢٧]، وأخبر جمال بك القناصل العاملين في بغداد بقبول وزارة الداخلية لاستقالته[٢٨]، ويدل هذا على أن قبول استقالة الولاة لا يتطلب صدور "فرمان" سلطاني مثلما هو الحال عند تعيينهم. وقد حلل القنصل العام البريطاني في بغداد دوافع تلك الاستقالة فردها إلى خشية جمال بك من إساءة الحكومة الجديدة معاملته، فهو يعلم بنيّتها فتح تحقيق صارم في كل حوادث التدخل في سير الانتخابات النيابية الأخيرة كما جرى في بغداد من ناحية، وإلى رغبته في إثبات إخلاصه لحزبه لعله يكافئه عليه عند عودته للحكم[٢٩]، أما القنصل الأمريكي في بغداد فذكر أن جمال بك رفع استقالته بصيغة لا يمكن رفضها. وأضاف أن المطلعين يعتقدون أن جمال بك كان سيعزل أو يطلب منه تقديم استقالته لو لم يبادر

هو إلى تقديمها طوعاً. وامتدح القنصل الوالي المستقيل لكونه محبوباً من السكان باستثناء عناصر قليلة من المعارضة[٣٠]، وتتعارض هذه المعلومة الأخيرة مع الصيت السيئ الذي لحق بجمال بك بعدئذ حتى لقّب بين العرب بـ (السفاح).

ولم تطل وكالة جمال بك في بغداد، فقد أناط مجلس الوزراء العثماني الوكالة بمعاون والي بغداد لطفي بك ابتداءً من يوم الخامس عشر من آب (أغسطس) ١٩١٢[٣١]. وقد وُصِفَ هذا المعاون بسيطرته التي يخشاها الموظفون خلال ترؤسه للعشرات من اللجان الإدارية وهيئات التحقيق[٣٢]. وظل لطفي باشا وكيلاً مدة تقرب من ثلاثة شهور انتهت بوصول الوالي الجديد محمد زكي باشا إلى بغداد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٢[٣٣]، وكان زكي باشا قبلها قائداً للفيلق الحربي الثالث في أرمينية. وكان بذا ولاية بغداد أول منصب مدني يتولاه[٣٤]، وقد كان الانطباع الأولي الذي كونه القنصل البريطاني العام عن الوالي الجديد هو بهاء طلعته رغم تجاوزه الستين وحضوره الجيد الذي يوحي للآخرين بأنه كفء لممارسة السلطة. وأضاف أنه لم يكن يعرف من اللغات غير التركية[٣٥]، وما كاد الوالي الجديد يستقر على كرسي الولاية حتى بدأت الإشاعات تتداول عن استقالته من منصبه، ولاسيما بعد عودة جمعية الاتحاد والترقي للسلطة في كانون الثاني (يناير) ١٩١٣[٣٦]، ولم تكن تلك الإشاعات دون أساس فقد قدم زكي باشا استقالته بالفعل عدة مرات، ولكن الحكومة المركزية رفضت قبولها[٣٧]، بيد أن ذلك الرفض لم يستمر إلى ما لا نهاية، إذ قبلت استقالته في أيار (مايو) ١٩١٣، فسُلّم مهام منصبه وكالة إلى معاون الوالي لطفي بك[٣٨]، وذكر القنصل الأمريكي في بغداد أن أسباب استقالة زكي باشا هي تقدمه في السن فضلاً عن شعوره بأن الحكومة المركزية لم تعد تمنحه التأييد الكافي منذ عودة الاتحاديين إلى الحكم[٣٩].

أصدرت الحكومة المركزية أمراً بنقل جلال بك والي ديار بكر إلى ولاية بغداد. وكان ذا تجربة سابقة في العراق، حيث عمل متصرفاً للواء كربلاء بين ١٩٠٩-١٩١٠، ثم

والياً للبصرة. وقد أظهر نشاطاً ملحوظاً خلال عمله في كربلاء[٤٠]. أما حين كان في البصرة فلم ينجز شيئاً يذكر على حد ملاحظة القنصل الأمريكي في بغداد عند حديثه عن وصول الوالي الجديد إلى بغداد في الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩١٣. ولكنه مع ذلك عبّر عن أمله في أن يقوم جلال بك ببعض مشاريع التطوير المنتظرة في بغداد[٤١]، وكان للقنصل البريطاني العام في بغداد نظرة إيجابية نحو الوالي الجديد تفيد بأنه شغول مجدّ متقن ذو نوايا جيدة، وله أفكار غدت معقولة ومعتدلة، كما أنه يجيد العربية على خلاف أغلبية سابقيه في المنصب[٤٢]، ولكن هذا الرأي الحسن لم يشفع لجلال بك لدى كاتب بريطاني وصفه بالمشاكسة والغرور خلال شغله ولاية بغداد[٤٣]، ولم تدم ولاية جلال بك أكثر من خمسة أشهر[٤٤]، صدر بعدها أمر عزله فغادر بغداد في السابع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٣، تاركاً الولاية بعهدة وكيل هو محمد فاضل باشا الداغستاني آمر المفتشية الرابعة العسكرية. وكان الاعتقاد السائد في بغداد أن سبب طرده مرتبط بموقفه من الانتخابات النيابية التي كانت وشيكة حينئذٍ. إذ لم يكن جلال بك اتحادياً فحرص على تأكيد حياده بين الحزب الحاكم والمعارضة خلال الإجراءات التمهيدية للانتخابات، وهذا أسخط الحكومة الاتحادية عليه على حد رواية نائب القنصل الأمريكي في بغداد[٤٥]، ولكن القنصل العام البريطاني في بغداد أورد أن سبب عزله هو موقفه تجاه محاكمة المتهم بإطلاق النار على قائد الدرك في بغداد أحمد بك قريب وزير الداخلية أو صديقه المقرّب[٤٦].

عيّن الفريق محمد جاويد باشا والياً لبغداد، فوصلها في الثامن عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩١٤، وباشر عمله في اليوم التالي[٤٧]، وقد امتدح نائب القنصل الأمريكي في بغداد أداء جاويد باشا أثناء الحرب العثمانية -البلقانية (١٩١٢-١٩١٣)، الذي تفوق به على أقرانه من كبار الضباط العثمانيين. ونقل عن صحيفة بريطانية قولها إنه جندي كفء ونظامي صارم، سيؤدي وجوده في العراق إلى تطور سريع[٤٨]. وثبت أن ذلك التوقع كان مفرط التفاؤل، إذ لم يحدث خلال ولايته التي امتدت سنة كاملة

تطور ملحوظ، ولعله يعذر إلى حد ما بنشوب الحرب العالمية الأولى في آب (أغسطس) ١٩١٣، ثم ارتماء الدولة العثمانية في أتونها في نوفمبر اللاحق وقد عزل جاويد باشا عن الولاية في كانون الثاني (يناير) ١٩١٥[٤٩].

جدول رقم (١)

الولاة والوكلاء الذين تعاقبوا على إدارة ولاية بغداد خلال مدة البحث

اسم الوالي	اسم الوكيل	مدة إشغاله المنصب
-	مصطفى ناظم باشا	١٩٠٨/٧-١٩٠٨/١٠
-	محمد فاضل باشا الدغستاني	١٩٠٨/١٠-١٩٠٩/١
نجم الدين منلا	-	١٩٠٩/١-١٩٠٩/٥
-	محمد فاضل باشا الدغستاني	١٩٠٩/٨-١٩٠٩/٨
محمد شوكت باشا	-	١٩٠٩/٨-١٩٠٩/١٢
-	محمد شوكت باشا	١٩٠٩/١٢-١٩١٠/٥
حسين ناظم باشا	-	١٩١٠/٥-١٩١١/٣
-	يوسف أكاه باشا	١٩١١/٣-١٩١١/٨
أحمد جمال بك	-	١٩١١/٨-١٩١٢/٨
-	عمر لطفي بك	١٩١٢/٨- ١٩١٢/١١
محمد زكي باشا	-	١٩١٢/١١-١٩١٣/٥
-	عمر لطفي بك	١٩١٣/٥-١٩١٣/٦
حسين جلال بك	-	١٩١٣/٦-١٩١٣/١١
-	محمد فاضل باشا الدغستاني	١٩١٣/١١-١٩١٤/١
مجمد جاويد باشا	-	١٩١٤/١-١٩١٥/١

يظهر الاستعراض السالف أن سبعة ولاة تعاقبوا على ولاية بغداد خلال سني البحث، جميعهم من الترك وكان منهم عسكريين لهم سابق خبرة بالإدارة ولاسيما إدارة الولايات. وقد علّل اختيار العسكر لولاية بغداد بكثرة القلاقل والفتن التي كانت هذه الولاية تشهدها من جانب وبالأطماع الأجنبية في تلك الولاية حينئذٍ من جانب آخر[٥٠]. ولا يحسن في هذا الصدد إغفال الإشارة إلى زيادة الاتجاه إلى عسكرة أجهزة الدولة بعد انقلاب تموز (يوليو) ١٩٠٨، وهو اتجاه قديم تمثل في الدور الكبير الذي قام به الجيش على مدار التاريخ العثماني كله، وقد جرى اختيار اثنين من أولئك الولاة السبعة (ناظم باشا وجمال بك) لأسباب سياسية محضة وجرى عزل اثنين منهم (ناظم باشا وجلال بك) لأسباب سياسية. بينما استقال اثنان (جمال بك وزكي باشا) لأسباب سياسية. وكان متوسط المدة التي قضاها كل واحد من أولئك الولاة السبعة ووكلائهم الثمانية في تقلّد مهام المنصب أربعة أشهر فقط. وهي غير كافية دون ريب للتعرف على أوضاع الولاية معرفة عميقة، أو لوضع تصور لخطة إصلاحية أو تنفيذها. فضلاً عما يسببه ذلك التعاقب السريع من انعدام لاستقرار العمل في الأجهزة الإدارية المختلفة. ولم تقتصر تلك الظاهرة على مركز الولاية في بغداد بل امتدت إلى الوحدات الإدارية الأصغر التابعة لها. فقد تعاقب على قضاء السماوة ثلاثة وثلاثون "قائم مقام" أصالة أو وكالة خلال سنة واحدة فقط[٥١].

أما ولاية الموصل فقد كان يتولاها عند قيام الانقلاب مصطفى باشا العابد (شقيق عزت باشا العابد سكرتير السلطان عبد الحميد الثاني)، ولذلك لا عجب أن طردته الحكومة الجديدة من منصبه في ١٩٠٩[٥٢]، والأرجح أن ذلك تم في نيسان (أبريل) تلك السنة. وعينت الحكومة المركزية بعد حين محمد فاضل باشا الداغستاني والياً على الموصل، حيث وصل مقر عمله في رجب ١٣٢٧ هجرية آب (أغسطس) ١٩٠٩[٥٣]، ولم ترد معلومة موثقة عمن تولى إدارة الولاية بين نيسان وآب من تلك السنة. وأن روي أنها كانت بعهدة واليين أصيلين هما زكي باشا الحلبي ورشيد باشا،

امتدت ولايتاهما بين سيني ١٣٢٥-١٣٢٨[٥٤]، ولا يمكن أن تكون هذه الرواية دقيقة، لأن هاتين السنتين إذا كانتا روميتين فهما تقابلان ١٩٠٩ و ١٩١٢ على التوالي، وإن كانتا هجريتين فهما تقابلان ١٩٠٧ و ١٩١٠ على التوالي. والأمر في الحالتين كلتيهما لا يستقيم مع المعلومات الواردة في أول هذه الفقرة أو آخرها. ومهما يكن الحال، فعلى الرغم من خبرات الداغستاني الحربية والإدارية إلا أنه كما لاحظ القنصل العام البريطاني في بغداد كان عجوزاً مرهقاً لا يستطيع التعامل بكفاءة مع مشكلات ولاية الموصل، وهذا جعله يرفع استقالته للحكومة المركزية عدة مرات دون أن تجد قبولاً[٥٥]، ولكن ذلك القبول تحقق في النهاية حين قررت الحكومة المركزية إحالته للتقاعد من منصبيه الإداري والعسكري معاً في حزيران (يونيو) ١٩١٠. فغادر الموصل ووصل بغداد آخر ذلك الشهر ليقيم في منزله هناك[٥٦].

وُضعت ولاية الموصل وكالةً بعهدة توفيق باشا، وهو أحد الضباط الذين جاؤوا من اسطنبول بمعية والي بغداد الجديد حسين ناظم باشا. ولم يكن الوكيل ذا خبرة سابقة بالإدارة المدنية[٥٧]، وانتهت وكالته بتعيين طاهر باشا والياً للموصل في وقت ما من النصف الثاني من سنة ١٩١٠، وقد حظي الوالي الجديد بإشادة بعض المؤرخين بكفاءته الوظيفية وإخلاصه وعدالته[٥٨]، ولعل تلك الصفات هي التي مكنته من البقاء في منصبه مدة طويلة نسبياً. فقد ظل فيه حتى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٢، حين صدر قرار الحكومة المركزية بسحب يده، ويبدو أن ذلك نتج عن تردي حالة الأمن في الولاية لدرجة أن مائة وسبعة وستين شخصاً قتلوا أو جرحوا في قضاء الموصل وحده خلال شهر أيلول (سبتمبر) ١٩١٢[٥٩]، وأسندت ولاية الموصل وكالةً بعده لأسعد باشا قائد فيلق الجيش الثاني عشر. وذكر القنصل البريطاني العام في بغداد أن هذا الوكيل أحرز نجاحاً ملحوظاً في إدارته، عزاه لظهوره بمظهر الرجل القوي غير المنحاز[٦٠].

انتهت وكالة أسعد باشا في شباط (فبراير) ١٩١٣، بتعيين محرم بك والياً، وهو إداري محترف[٦١]، ولم تطل إقامته في الموصل فقد طرد من منصبه في آب (أغسطس) ١٩١٣. وسبب الطرد هو اعتراض الحكومة المركزية على العمليات الحربية التي قامت بها القوات الحكومية بأمر منه ضد بعض أكراد الولاية الذين تمرّدوا على طاعته. وأسندت مقاليد الولاية وكالة بعد طرده لأسعد باشا مرة أخرى[٦٢]. ولم تلبث الحكومة المركزية طويلاً حتى عينت في أيلول (سبتمبر) ١٩١٣ سليمان نظيف بك والياً على الموصل، وهو إداري مدني ذو تجربة سابقة في العراق حيث عمل والياً للبصرة (١٩٠٩-١٩١٠)م، فضلاً عن كونه قيادياً اتحادياً متحمساً. وقد أثار قرار تعيينه استياء أسعد باشا الذي كان يطمح في تولي منصب الولاية أصالة[٦٣]. وقد استلم الوالي الجديد مهام عمله في الموصل في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٣[٦٤]. ولكن أمد ولايته لم يكن طويلاً حيث استقال من منصبه في تموز (يوليو) ١٩١٤[٦٥].

جدول رقم (٢) الولاة والوكلاء الذين تعاقبوا على ولاية الموصل خلال سني البحث

الولاة	الوكلاء	المدة
مصطفى باشا العابد	-	؟-١٩٠٩/٤
-	؟	١٩٠٩/٤- ١٩٠٩/٨
محمد فاضل باشا الداغستاني	-	١٩٠٩/٨-١٩١٠/٦
-	توفيق باشا	١٩١٠/٦-؟/١٩١٠
طاهر باشا	-	؟/١٩١٠-١٩١٢/١٠
-	أسعد باشا	١٩١٢/١٠-١٩١٣/٢
محرم بك	-	١٩١٣/٢-١٩١٣/٨
-	أسعد باشا	١٩١٣/٨-١٩١٣/١١
سليمان نظيف بك	-	١٩١٣/١١-١٩١٤/٧

يظهر هذا الاستعراض الموجز أن خمسة ولاة على لأقل قد تعاقبوا على ولاية الموصل خلال مدة البحث المدروسة. طرد منهم ثلاثة لأسباب إدارية أو سياسية، واستقال اثنان. وكان أربعة من أولئك الولاة إداريين محترفين وهو أمر لافت للنظر مقارنة بولاة بغداد خلال المدة نفسها الذين غلب عليهم الطابع العسكري. ومن بين أولئك الولاة اثنان ليسوا من الترك، هما العابد والداغستاني. وبلغ إجمالي عدد من تولوا ولاية الموصل خلال مدة البحث المدروسة أصالة أو وكالة تسعة على الأقل. وبهذا يكون معدل المدة التي مكثها كل منهم في منصبه أقل قليلاً من سبعة شهور. وهي أكثر من مثيلتها في بغداد، ولكنها تظل مع ذلك قصيرة، ولا تدل على استقرار إداري، ولا تمكن المسؤول من إنجاز شيء ذي بال.

أما ولاية بصرة فقد تعاقب عليها خلال مدة البحث عدد أكبر من الولاة والوكلاء. إذ كان على رأس الولاية عند قيام انقلاب تموز (يوليو) ١٩٠٨، عبد الرحمن حسن بك، فأقرته الحكومة الجديدة في منصبه إلى حين عزله في أواخر سنة ١٣٢٦ هجرية/١٩٠٨م[٦٦]. وقد أنيط تصريف شؤون الولاية بعد عزله بوكيل هو ممتاز بك[٦٧]. ويبدو أن وكالته كانت قصيرة الأجل، فقد وصل الوالي الجديد محرم بك إلى البصرة قبل نهاية ذلك العام. ولكنه لم يهنأ بولايته فقد أصدرت الحكومة المركزية أمراً برقياً في الثالث من آذار (مارس) ١٩٠٩، يقضي بعزله وتعيين عارف بك المارديني محله[٦٨]. وأدار "الدفتردار" الولاية بالوكالة لحين وصول الوالي الجديد إلى مقر عمله في لخامس من أيار (مايو) ١٩٠٩[٦٩]. ولم يمكث المارديني في ولاية البصرة طويلاً، إذ قدم استقالته فقبلت في آخر أيلول (سبتمبر) ١٩٠٩[٧٠]. وصرّف أمور الولاية وكالةً بعد مغادرته راقم أفندي[٧١]. ووصل والٍ جديد للبصرة هو سليمان نظيف بك في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٩، وظل يمارس عمله حتى غادر البصرة في الثالث من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٠[٧٢]. فقد استقال نتيجة لخلاف حدث بينه وبين والي بغداد حسين ناظم باشا الذي كان يتمتع بسلطة إشرافية

على ولايتي البصرة والموصل[٧٣]، وتعاقب على إدارة ولاية البصرة بعد سليمان نظيف أربعة وكلاء[٧٤]. ثم وصلها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٠ حسين جلال بك وظل والياً فيها حتى آب (أغسطس) ١٩١١، حيث عُزِلَ من منصبه لاستياء الحكومة المركزية من كيفية معالجته للمشاكل العشائرية في لواء العمارة[٧٥].

بقيت ولاية بصرة تدار وكالة من قبل الدفتردار حسني بك[٧٦]، ثم عينت الحكومة المركزية في أيلول (سبتمبر) ١٩١١، حسن رضا باشا البغدادي والياً عليها. وكان ضابطاً اتحادياً تلقى تدريباً في ألمانية حتى عُدَّ أفضل ضباط مدفعية عثماني في حينه[٧٧]، وقد أدى انتماؤه السياسي إلى إقالته أو استقالته إثر سقوط الحكومة الاتحادية في تموز (يوليو) ١٩١٢[٧٨]. فأنيطت وكالة الولاية بعده بطاهر أفندي الحمصي[٧٩] ولكن تفاقم حدة الصراع السياسي-العشائري في الولاية اضطر الحكومة المركزية إلى إيفاد اللواء علي رضا باشا الركابي قائد الفيلق الثالث عشر في بغداد لتولي منصب وكالة الولاية في كانون أول (ديسمبر) ١٩١٢[٨٠]، وفي آذار (مارس) ١٩١٣، صدر فرمان تعيين علاء الدين بك الدروبي، وهو عربي من حمص، والياً على البصرة. وعُدَّ ذلك تنازلاً من الاتحاديين نتيجة ضغط الحركة القومية العربية[٨١]، ولكن علاء الدين بك الذي استلم مهام منصبه في أيار (مايو) التالي، لم يطل المكث في البصرة، حيث عزل بعد شهرين لفشله في السيطرة على الوضع السياسي العشائري المتوتر[٨٢]. وأدار الولاية وكالة بعد عزله عزت بك سليمان شفيق باشا الذي كان فرمان تعيينه قد صدر منذ شهر شباط (فبراير) ١٩١٤[٨٣]، وكانت مدة ولايته قصيرة أيضاً حيث صدر قرار عزله في تموز (يوليو) ١٩١٤، للسبب نفسه الذي أدى إلى عزل سلفه[٨٤]. وتسلم زمام الولاية بعد وكالة صبحي بك قائد حامية البصرة حتى سقوط البصرة بيد القوات البريطانية في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩١٤[٨٥].

يظهر هذا الاستعراض السريع أن ولاية البصرة كانت من الناحية الإدارية أقل استقراراً من جارتيها، فقد تعاقب عليها خلال مدة البحث ثمانية ولاة أصلاء واثنا

عشر وكيلاً. وبذلك يكون معدل المدة التي قضاها كل واحد منهم على رأس عمله لا يتجاوز ثلاث شهور فقط. وهو واقع يعكس الخلل الإداري والاضطراب السياسي المخيم على الساحة البصرية حينئذ. ويلاحظ أن ستة من الولاة الثمانية كانوا مدنيين. ونصف أولئك الولاة من الترك ونصفهم الآخر من العرب. ومرد هذه الظاهرة الفريدة قياساً على الولايتين المجاورتين هو قوة الحركة القومية العربية في البصرة بقيادة طالب النقيب حينئذ، مما أجبر السلطات الاتحادية على محاولة احتوائها عن طريق إرسال ولاة عرب للبصرة انسجاماً مع بعض مظاهر مطلب اللامركزية الذي رفعه القوميون العرب. وكان مصير ستة من أولئك الولاة العزل لفشلهم في السيطرة على الوضع المضطرب في الولاية.

أسماء الولاة والوكلاء الذين تعاقبوا على ولاية البصرة خلال سني الدراسة

الوالي	الوكيل	المدة
عبد الرحمن حسن بك	-	حتى أواخر ١٩٠٨ (؟)
-	ممتاز بك	أواخر ١٩٠٨ (؟)
محرم بك	-	أواخر ١٩٠٨- آذار ١٩٠٩
-	دفتردار الولاية (؟)	آذار ١٩٠٩- مايس ١٩٠٩
عارف بك المارديني	-	مايس ١٩٠٩- أيلول ١٩٠٩
-	راقم أفندي الزهاوي	أيلول١٩٠٩- تشرين ثاني١٩٠٩
سليمان نظيف بك	-	ت ثاني ١٩٠٩- ت أول ١٩١٠
-	سعاد بك	تشرين أول ١٩١٠
-	شوكت بك الدفتردار	كذلك
-	علي وهبي أفندي القاضي	كذلك
-	عارف بك المكتوبجي	كذلك

الوالي	الوكيل	المدة
حسين جلال بك	-	ت ثاني ١٩١٠- آب ١٩١١
-	حسني بك الدفتردار	آب ١٩١١-أيلول ١٩١١
حسن رضا باشا البغدادي	-	أيلول ١٩١١- تموز ١٩١٢
-	طاهر أفندي الحمصي	تموز ١٩١٢- كانون أول ١٩١٢
-	علي رضا باشا الركابي	كانون أول١٩١٢- مايس١٩١٣
علاء الدين بك الدروبي	-	مايس ١٩١٣ - تموز ١٩١٣
-	عزت بك الكركوكلي	تموز ١٩١٣- آذار ١٩١٤
سليمان شفيق باشا	-	آذار ١٩١٤- تموز ١٩١٤
-	صبحي بك	تموز ١٩١٤- ت ثاني ١٩١٤

صلاحيات أولئك الولاة:

يبدأ الوالي مزاولة مهام عمله رسمياً في مقر ولايته بعد حفلة قراءة "فرمان" تعيينه الذي يصدره السلطان، وكانت الحفلة تقام في السراي عادةً ويحضرها كبار موظفي الولاية من مدنيين وعسكريين فضلاً عن وجهاء المدينة، وتبدأ الحفلة بقراءة نص الفرمان على الحضور وسط هدير طلقات مدفعية تُطلق احتفاءً بالمناسبة، ويلقي بعدها نقيب أشراف بغداد (غالباً) دعاء بالمناسبة ، تليه كلمة الوالي الجديد التي تتضمن أحياناً برنامج عمله المقبل في الولاية[٨٥]. وتكون الكلمة قصيرة مقتضبة في أحيان أخر[٨٦]، وعدم قراءة فرمان التعيين لسبب من الأسباب يجعل مركز الوالي الجديد مهزوزاً في أنظار مرؤوسيه والرأي العام المحلي. فقد استلم الوالي جاويد باشا على سبيل المثال مهام منصبه في التاسع من شهر كانون ثاني (يناير) ١٩١٤، وحل شهر آذار (مارس) دون أن يقرأ فرمان تعيينه، مما جعل البعض يظنون أن تعيينه لم يكن

نهائياً[٨٧]، ويحدد الفرمان عادة مهام الوالي المعني والأمور التي تريد منه الحكومة المركزية أن يوليها عنايته.

وتحدد القوانين والأنظمة الإدارية العثمانية صلاحيات الولاة بشكل دقيق[٨٨]، ولكن من تجمع له منهم مقاليد السلطتين الإدارية والحربية في ولايته يتمتع بصلاحيات أوسع ومركز أقوى من غيره. ويحتل حسين ناظم باشا الصدارة بين أقرانه الولاة في هذا المجال. فقد جاء في فرمان تعيينه الذي قرأ في الحادي عشر من أيار (مايو) ١٩١٠، ما يلي: "بما أن رغبتنا لا تقتصر على تطوير ولاية بغداد وتنمية ثروتها وتنشيط تجارتها فقط، بل تشمل إعادة تنظيم فيلق جيشنا السادس وتطويره أيضاً، فقد رأينا صواب دمج المنصبين وإيداع مسؤولياتهما لرجل مجرب يقظ. ولكونك ياناظم باشا معروفاً بحماسك وجدارتك بالثقة وامتلاكك المعرفة، فقد أصدرنا بناء على الالتماس المرفوع إلينا إرادتنا السلطانية بتعيينك والياً للولاية المذكورة وقائداً حربياً لعساكرها"[٨٩]. ولم ينل والٍ آخر ذلك الامتياز، فالوالي محمد زكي باشا أنيطت به علاوة على الولاية مسؤولية المفتشية العسكرية الرابعة التي تشمل فيلقي ولايتي بغداد والموصل معاً[٩٠]، ولكن المفتشية في الواقع الفعلي أدنى مرتبة من القيادة الفعلية الميدانية للفيلق. أما الوالي محمد جاويد باشا فقد اكتنف تعيينه للمنصب العسكري شيء من الغموض بسبب تأخر صدور فرمان تعيينه كما مرّ. إذ ذكر إعلان تعيينه أنه يشمل الولاية وقيادة الفيلق. وأكد هو هاتين الصفتين في رسالة وجهها إلى القنصل العام البريطاني في بغداد. إلا أن إشاعة انتشرت في بغداد فيما بعد أفادت بأن تعيينه لقيادة الفيلق قد ألغي وعدلت صحيفة "الزهور" الناطقة بلسان جمعية الاتحاد والترقي في بغداد حينئذٍ تلك الشائعة حين نشرت خبراً يفيد بأن إدارة سلطانية صدرت بتعيين جاويد باشا مفتشاً للمفتشية العسكرية الرابعة فضلاً عن الولاية. وأكد جاويد نفسه صحة ذلك الخبر ضمناً حين كتب للقنصل العام البريطاني في بغداد بصفته "والياً ومفتشاً"[٩١].

وثمة أمر آخر ميز ولاة تلك الحقبة بعضهم عن بعض، وهو امتداد صلاحياتهم لأكثر من ولاية. ويقف الوالي حسين ناظم باشا في الصدارة هنا أيضاً، فقد نص فرمان تعيينه على إلزام واليي البصرة والموصل بالتراسل معه والتنسيق في مجالي الأمن العام وصلاح الحكم، مع بقاء كل منهما مسؤولاً عن الأمن والإدارة في ولايته وبرر الفرمان ذلك الإجراء بالضرورات الحربية. وتخوف القنصل العام البريطاني وهو ينقل تلك المعلومة من إمكانية حدوث احتكاكات بين الولاة الثلاثة من جراء تداخل الاختصاصات والصلاحيات إلا إذا كانت الحكومة المركزية قد اتخذت احتياطات مسبقة غير معلنة لتلافي مثل ذلك الاحتمال[٩٢]، أما الواليان جمال بك وزكي باشا فقد منحا صلاحية أضيق وهي حق التراسل مع والي البصرة فقط عند الضرورة سعياً وراء ما يحقق خير الولايتين معاً[٩٣]، ولكن الأمر لم يقف عند حد التراسل في الواقع العملي إذ لم يجد والي بغداد جمال بك حرجاً في استدعاء والي البصرة حسن رضا باشا لمقابلته في بغداد فوصلها في كانون أول (ديسمبر) ١٩١١. وجرت مشاورات بين الرجلين تتعلق بشؤون ولاية البصرة[٩٤]، بل إن الأمر تعدى ذلك لدى الوالي زكي باشا الذي تصور أن تلك الصلاحية المحدودة التي منحت له تؤهله لاستدعاء موظفين تابعين لوالي البصرة يفترض شكلاً ألا يتعامل معهم إلا من خلاله. فقد استدعى في كانون أول (ديسمبر) ١٩١١، فريد بك متصرف لواء المنتفق التابع لوالي البصرة إلى بغداد ليناقش معه شؤون لوائه[٩٥]، كما اعتقد الوالي جمال بك أن تلك الصلاحية المحدودة تتيح له القيام بجولة تفتيشية في ولاية البصرة، فقام بذلك في أيار (مايو) ١٩١٢[٩٦]، ولم يتمتع والي بغداد جلال بك بذلك الامتياز حيث لم يشر له في فرمان تعيينه[٩٧]، ولم تتضح حدود صلاحيات الوالي جاويد باشا لعدم قراءة فرمان تعيينه كما مرّ.

كانت المادة الثالثة من القسم الأول من "نظام إدارة الولايات العمومية" لسنة ١٨٧١، تؤكد على ضرورة قيام الولاية بجولة أو جولتين تفتيشيتين داخل ولاياتهم كل سنة[٩٨].

ولم يلتزم جميع ولاة الحقبة مدار البحث بمنطوق تلك المادة. إذ لم يقم الوالي حسين ناظم باشا بأية جولة تفتيشية خارج مقر ولايته، على الرغم من اتصافه بالحيوية والحرص على متابعة أداء الدوائر الخدمية بنفسه إلى درجة خروجه متنكراً إلى أطراف تجول في مدينة بغداد بعض الليالي[٩٩]، ولكن خليفته جمال بك أكثر من الجولات التفتيشية خلال مدة ولايته. فقد تجول في لواء كربلاء في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١١[١٠٠]، وتجول في منطقة الخالص في الشهر التالي[١٠١]، وفي الأول من أيار (مايو) ١٩١٢، غادر بغداد إلى بعقوبة ومنها إلى بلدروز، ومندلي، وبدرة. وانحدر منها إلى الكوت فاستقل الباخرة إلى العمارة ثم البصرة، وفتش خلال وجوده هناك قلعة الفاو وبلدة الزبير[١٠٢]، ولم يولِ محمد زكي باشا كبير عناية بالجانب المدني من شؤون ولايته، بل تركه غالباً لمعاون الوالي لطفي بك يسيره بمعونة رؤساء الدوائر في الولاية[١٠٣]، ولا ينتظر من والٍ مثل هذا القيام بجولات تفتيشية ميدانية خارج مكتبه.

ولم يروِ أيضاً شيء عن قيام الوالي جلال بك بجولات تفتيشية خارج بغداد، ولكن خلفه جاويد باشا قام خلال شهر شباط (فبراير) ١٩١٤، بجولة في المسيب وكربلاء والنجف والشامية والديوانية والسماوة فضلاً عن سدة الهندية، ونقل القنصل العام البريطاني في بغداد، وهو يورد ذلك الخبر ، الانطباع السيئ الذي خلفته تلك الجولة في نفوس سكان الولاية عن مقدرة واليهم الإدارية، على الرغم من حرصه خلالها على حل بعض نزاعات القوى المحلية[١٠٤]، وكان بعض ولاة البصرة والموصل يقومون بجولات تفتيشية مشابهة. فقد تجول والي البصرة سليمان نظيف بك في لواء المنتفق في أواخر شهر حزيران (يونيو) ١٩١٠. وقام واليها سليمان شفيق باشا بجولة مماثلة زار خلالها قضاء سوق الشيوخ في نيسان (أبريل) ١٩١٤[١٠٥]، كما زار والي الموصل طاهر باشا في تشرين ثان (نوفمبر) ١٩١١، مشروع جسر الزاب ومشروع ري كركوك[١٠٦].

كانت السلطة سلطة الوالي على مرؤوسيه من موظفي الولاية كبيرة. وتوسع بشكل استثنائي بعض الولاة ، فقد منح فرمان التعيين للوالي حسين ناظم باشا صلاحية تقصي أحوال جميع الولاية بمختلف درجاتهم وإقصاء من لا يجده منهم جديراً بمنصبه على الفور واستبداله بآخر. ولكنه قيد ذلك التفويض بضرورة مراعاة المتطلبات اللازمة لكل إجراء لكي يصبح بعدها واجب التنفيذ دون إبطاء من قبل الإدارة المعنية(١٠٧).

ومارس ناظم باشا تلك الصلاحية على الفور فطرد بعض كبار موظفي الولاية وأعاد بعض الموظفين المطرودين من أعمالهم قبل تعيينه(١٠٨)، ولكن الحكومة المركزية كانت تمتلك حق النقض على قرارات الوالي في هذا المجال، فقد أصدر ناظم باشا أمراً بتعيين (سيروب أفندي) مديراً لإدارة البواخر النهرية الحكومية واعترض وزير المالية، ربما بتحريض من فرع جمعية الاتحاد والترقي في بغداد، على تعيينه بحجة أنه تاجر سبق له إشهار إفلاسه. ولكن ناظم باشا أصر على قراره وبرره بالكفاءة الكبيرة التي أظهرها الرجل في عمله خلال المدة الفاصلة بين صدور قرار التعيين واعتراض الوزير عليه. فقد زاد دخل الإدارة في غضون تلك المدة مبلغ ثمانمائة ليرة عن مثيله خلال المدة نفسها في العام السابق، واضطر الوزير في النهاية لإقرار المدير الجديد في عمله(١٠٩).

وكانت الصلاحية التي مُنحت للوالي زكي باشا في هذا المجال أضيق نطاقاً، فقد منحه فرمان تعيينه حق طرد جميع الموظفين العاجزين والتشاور مع رؤساء الدوائر في الولاية بشأن تعيين خلف للمطرودين، ماعدا الموظفين الشرعيين والعدليين الذي يجب ترك أمر تعيينهم للحكومة المركزية(١١٠)، ولا يتضح من هذا الخبر إذا كان من صلاحيات الوالي عزل أولئك الموظفين دون تعيين بدلاء لهم، وهو الأرجح، أو أنه لم يُعطِ حق عزلهم وتعيينهم معاً، ولا ريب في أن تخويل الوالي مثل ذلك الحق كان يزيده هيبة في أعين مرؤوسيه. فقد لاحظ القنصل العام البريطاني في بغداد أن

الموظفين الترك في ولاية بغداد كانوا يعاملون زكي باشا باحترام كبير فلا يتكلمون بحضرته إلا حين يكلمهم، ويقبّلون يده عند دخولهم عليه وعند انصرافهم[١١١].

ويبدو من سياق الأخبار المتاحة أن الولاة عموماً كانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة في مجال تعيين كبار الموظفين وعزلهم في ولاياتهم، فقد طرد الوالي جمال باشا بك قائمقام العزيزية من منصبه[١١٢]، وطرد والي الموصل قائمقام أربيل، ثم طرد متصرف لواء كركوك[١١٣]، كما يبدو أن وكلاء الولاة أيضاً كانوا يتمتعون بتلك الصلاحيات بدليل حديث وكيل والي بغداد لطفي بك في آب (أغسطس) ١٩١٢، عن عدم عثوره على شخص كفء لتعيينه متصرفاً للواء كربلاء[١١٤]، ولكن تلك الأخبار تناقض ما روي عن تقليص صلاحيات الولاة خلال المدة مدار البحث[١١٥]، وما ذكر عن عدم قدرة الولاة على تعيين القائمقاميين أو نقلهم إلا بعد الرجوع إلى الحكومة المركزية[١١٦]، وترد أخبار أخرى تدل على قيام الحكومة المركزية بعزل أن تعيين بعض كبار الموظفين في الولاية. فقد أبرقت اسطنبول لمتصرف لواء كركوك في تموز (يوليو) ١٩١٣، قرار عزله من منصبه[١١٧]، دون أن يصله ذلك القرار عن طريق مرجعه الإداري والي الموصل، وقررت الحكومة المركزية في أيلول (سبتمبر) ١٩١٣، تعيين والٍ للموصل ومتصرف للواء كربلاء في الوقت نفسه. كما نقلت دفتردار ولاية يانينا إلى المنصب نفسه في ولاية بغداد سنة ١٩١٣[١١٨]. وهكذا يتضح عدم وجود قاعدة محددة واجبة التنفيذ في اتخاذ قرارات العزل والتعيين، مما أتاح للولاة والحكومة المركزية الفرصة لاتخاذها.

ومهما تكن الصلاحية المخولة للوالي في فرمان تعيينه واسعة فإنها تحد بقيد الضوابط المالية المرعية. فقد عين الوالي ناظم باشا إبرام بك مديراً للشؤون السياسية في ولاية بغداد براتب قدره ثلاثون ليرة شهرياً، ولكن دفتردار الولاية على الرغم من أنه تابع للوالي رفض صرف الراتب لتجاوزه الراتب المقرر لذلك المنصب قانوناً وهو عشر ليرات شهرياً فقط[١١٩]، بل إن أعضاء المجلس البلدي في بغداد رفضوا أمر ناظم باشا

لهم بصرف مبالغ مالية لتعويض بعض المتضررين وللصرف على مشروع مضمار سباق الخيل، وقدموا استقالاتهم احتجاجاً على تدخله في أعمالهم[١٢٠]، وتحسن الإشارة هنا إلى رواتب الولاة التي تتضارب حولها الروايات، فقد ذكر القنصل العام البريطاني في بغداد في آب (أغسطس) ١٩١٢، أن راتب والي بغداد حينئذٍ (جمال بك) كان يبلغ مائتين وخمسين ليرة شهرياً[١٢١]، ولكن رواية أخرى تفيد أن الراتب الشهري المخصص لمن يعين والياً لبغداد في مطلع القرن العشرين يبلغ ثلاثين ألف قرش (أي ٣٠٠ ليرة)[١٢٢]، وتفيد روايةٍ ثالثة أن والي بغداد يصنف والياً من الدرجة الأولى ومرتبه الشهري عشرين ألف قرش، بينما والي البصرة من الدرجة الثانية وبمرتب سبعة عشر ألف قرش، ويصنف والي الموصل من الدرجة الثالثة بمرتب خمسة عشر ألف قرش[١٢٣].

وهناك قيود أخرى تحد من سلطات الولاة، أهمها احترام أحكام الدستور والقوانين المرعية، فقد أكد فرمان تعيين ناظم باشا على ضمان تمتع المواطنين بالحرية والعدالة والمساواة باعتبارها حقوقاً ضمنها لهم القانون الأساسي (الدستور)[١٢٤]، وحثّ الفرمان الوالي زكي باشا على ممارسة مهام منصبه طبقاً للقانون[١٢٥]، ولا بدّ من الانتباه هنا للتفريق بين تلك التعليمات النظرية التي أصدرت للولاة وواقع ممارساتهم العملية، فحين حدث خلاف بين القنصل العام البريطاني في بغداد والوالي ناظم باشا حول هدم بعض ممتلكات مملوكة لرعايا بريطانيين واحتج القنصل بمخالفة ذلك للقوانين العثمانية المرعية أفهم بصورة غير رسمية أن ناظم باشا فوق القانون[١٢٦]، وفضلاً عن ذلك تحفل سيرة كثر من ولاة تلك الحقبة بخروقات يطول تعدادها لبعض القوانين المرعية، ويكفي التمثيل عليها بما كان يرافق عملية الانتخابات النيابية من تجاوزات على قانون الانتخاب العثماني[١٢٧].

ويحدُّ تدخل الحكومة المركزية المباشر من حرية الولاة في مزاولة أعمالهم، ويطال ذلك التدخل أحياناً حتى الأمور الهامشية، فقد أبلغ الوالي ناظم باشا مثلاً أعضاء السلك

القنصلي في بغداد أن حفل الاستقبال الذي سيقيمه بمناسبة العيد الوطني العثماني في الثالث والعشرين من تموز (يوليو) ١٩١٠، سيكون بالملابس العادية، ولكنه عاد بعد قليل لإبلاغهم أن الحفل سيكون بالملابس الرسمية بناء على تعليمات تلقاها من اسطنبول[١٢٨]، وقد دفع ذلك الواقع كاتباً معاصراً للاعتقاد بأن الولاة أدوات تحركها مشيئة الحكومة المركزية[١٢٩]، وكان تدخل المركز يصل غايته حين تعترض الحكومة المركزية على إجراء ما اتخذه الوالي فتصدر أمرها بعزله، فقد طرد والي البصرة جلال بك في آب (أغسطس) ١٩١١، لعدم رضا الحكومة المركزية على معالجته لمشكلة قبائل العمارة[١٣٠]، وطرد والي الموصل محرم بك في آب أغسطس) ١٩١٣، لرفض الحكومة المركزية لإجراءاته تجاه مشكلة الأكراد[١٣١]، وطرد والي بغداد جلال بك في تشرين ثان (نوفمبر) ١٩١٣، أما لاعتراض الحكومة المركزية على موقفه من الانتخابات النيابية، أو لأن وزير الداخلية سخط عليه لعدم تعاونه مع أحد مقربيه[١٣٢].

وكانت الصراعات السياسية الجارية في العاصمة اسطنبول ذات أثر كبير على ولاة العراق خلال تلك الحقبة وعلى الإدارة في الولايات عموماً، فقد كانت تلك الصراعات تطول بعض الولاة في العراق تبعاً لمواقفهم السياسية، إذ تعرّض والي بغداد حسين ناظم باشا لحملة نقد عنيفة على أيدي الاتحاديين في بغداد واسطنبول معاً وصلت ذروتها بعزله وإحالته للتحقيق، وشنت حملة مماثلة ضد الوالي زكي باشا بعد عودة جمعية الاتحاد والترقي للسلطة في كانون الثاني (يناير) ١٩١٣، فانبرى أعضاء الجمعية في اسطنبول لتشويه أعماله، مما جعل موقفه صعباً في بغداد[١٣٣]، وتأثر سير الإدارة والأداء أيضاً بالصراع المرير والطويل بين الاتحاديين والقوميين العرب ولاسيما في ولايتي البصرة وبغداد، ولم تكن تلك التأثيرات السياسية مقتصرة على الولاة فقط، بل كانت تطال حتى موظفي الولايات الأقل درجة منهم، كما لاحظ القنصل العام البريطاني في بغداد حينئذ[١٣٤].

وكانت السلطة التي تمنح لوالي بغداد أحياناً على قرينيه في ولايتي الموصل والبصرة تؤدي إلى احتكاكات بينه وبين بعضهم بما يعرقل سير الإدارة سيراً سلساً. ومن أمثلة الخلاف الذي نشب بين والي بغداد ناظم باشا ووالي البصرة سليمان نظيف لك حول كيفية التعامل مع العشائر العربية في ولايته، إذ كان "نظيف" حاد الطبع ولا يفضل سياسة استرضاء تلك العشائر التي قرر زميله تبنيها[١٣٥]، وتعذر التفاهم بين الرجلين فقدم سليمان نظيف استقالته، وأرسل برقية لناظم باشا سوَّغ فيها استقالته بالحرص على ألا يضرّ الشقاق بينهما بالمصلحة العامة. ولم ينسَ أن يلوم في برقيته تلك زميله على سوء اختياره لمستشاريه وعلى طرائقه الإدارية المماثلة لطرائق النظام الحميدي[١٣٦]، وكان لحكمت باشا قائد القوات البحرية في البصرة دور في تدهور علاقة الرجلين، حيث كان مقرباً من ناظم باشا فأوغر صدره على سليمان نظيف بك، فقد استشرت الخلافات بين الوالي والقائد في البصرة حول قضايا سياسية ومالية[١٣٧]، وكانت الخلافات بين الولاة وقادة العسكر في الولايات أمراً مألوفاً في تلك الحقبة[١٣٨]، ومن صور تلك الخلافات ما حدث بين والي الموصل محرم بك وقائد الفيلق أسعد باشا من تشاحن شلّ سلطات الولاية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن العام حسبما لاحظ نائب القنصل البريطاني في الموصل في حزيران (يونيو) ١٩١٣[١٣٩]، وبلغت الأزمة بين الرجلين ذروتها بتمهل أسعد باشا في تنفيذ طلب الوالي إرسال تعزيزات للقوات الحكومية التي كانت تشتبك مع بعض المتمردين[١٤٠]، وناصرت الحكومة المركزية أسعد باشا فعزلت خصمه من الولاية وأناطت إدارتها به وكالةً[١٤١]، وحين عيّن سليمان نظيف بك بعدها والياً للموصل حاول أسعد بك القيام بالدور نفسه مجدداً، ولكن نظيف واجهه بحزم واتهمه بالتواطؤ مع المتمردين وطلب من الحكومة المركزية الموافقة على محاكمته أمام مجلس عرفي[١٤٢].

وكان الرأي العام المحلي يقف رقيباً على تصرفات الولاة ويحد بشكل أو بآخر من سلطاتهم الواسعة مستفيداً من هامش الحرية الذي أتاحه له الدستور، فقد أرسل

البصريون في شباط (فبراير) ١٩٠٩، برقيات مطولة إلى الحكومة المركزية يطالبون فيها بعزل واليهم محرك بك[١٤٣]، وأكثر سكان بغداد في شباط (فبراير) ١٩١٠، من تقديم الشكاوى ضد الوالي بعدم قيامه بأعمال التطوير التي كانوا يطالبون بها[١٤٤]، وكان سكان بغداد يعلنون سخطهم على إدارة الوالي زكي باشا لأنها لم تنجز شيئاً لهم[١٤٥]، ومع ذلك أبرقت برقيات من بغداد عند استقالته تطالب الحكومة المركزية بعدم قبولها، وتحتج على تعيين جلال بك خلفاً له[١٤٦]، وكان الولاة يدركون أهمية دور الرأي العام، ويلجئون إلى الحصول على شهادات من وجهاء ولاياتهم لدعم موقفهم في العاصمة اسطنبول[١٤٧]، وكانت الصحف المحلية تؤدي دوراً كبيراً في إبراز مشاعر الرأي العام تجاه الولاة، فقد انتقدت صحيفة "بين النهرين" الصادرة في بغداد في الخامس والعشرين من كانون أول (ديسمبر) ١٩١١، بعض مواقف الوالي جمال بك، وحذرته من خسارة شعبيته بين سكان بغداد[١٤٨]، وشنت صحيفة "الزهور" حملة صحفية ضد الوالي زكي باشا لم تهدأ حتى بعد استقالته التي لم تثر أسف قلة من الناس فقط لأنه لم يفعل خلال ولايته شيئاً يستوجب الثناء على حد قول الصحيفة[١٤٩].

وكان بعض المتنفذين من السكان يحاولون استمالة الولاة والتأثير في قراراتهم بما يخدم مصالحهم الخاصة من خلال الخدمات التي يقدمونها لهم. وكانت الاستجابة لتلك المغريات تتفاوت من والٍ لآخر، فقد رفض الوالي ناظم باشا وهو في طريق قدومه إلى بغداد لاستلام مهام منصبه الانتفاع من الترتيبات التي هيأها لراحته في الفلوجة الوجيه البغدادي الثري عيسى الجميل[١٥٠]، أما مثيله عبد القادر باشا الخضري فقد وضع بيتاً يملكه على ضفة دجلة تحت تصرف ولاة بغداد يسكنونه مجاناً حتى سماه الناس تندراً "بيت الوقف"، وسكنه من الولاة جمال بك وزكي باشا وجلال بك على التوالي[١٥١]، ولكن الوالي جاويد باشا رفض أن يحذو حذوهم، وأصر على استئجار منزل آخر ودفع إيجاره لمالكه[١٥٢]، وأعدَّ زعيمُ البصرة السيد طالب النقيب لسكن الوالي سليمان شفيق باشا قصراً مطلاً على شط العرب يملكه صديقه الشيخ خزعل

شيخ المحمرة، كما وضع عربته الفاخرة وخيوله الأصيلة تحت تصرف الوالي المذكور[١٥٣].

وهناك قيد لا يمكن إغفاله حدّ من قدرة الولاة على الحركة وهو ضرورة مراعاة المصالح الأجنبية وكان ولاة تلك الحقبة حريصين ما أمكنهم على إقامة علاقات طيبة مع القنصليات التي ترعى تلك المصالح، ويتبدى ذلك الحرص منذ اليوم الأول الذي يستلمون فيه مهام مناصبهم، إذ كان من التقاليد البروتوكولية كتابة الوالي الجديد رسالة لكل قنصل تشعره بوصوله واستلامه مهام منصبه، وتدعوه وزملاءه إلى حفل استقبال رسمي يقام لهم في سراي الولاية، ويقوم الوالي بعدها بتحديد موعد لرد الزيارة لكل قنصل في مقر قنصليته[١٥٤]، ومن المعتاد أيضاً أن يقيم الوالي الجديد بعد حين حفلة عشاء لأعضاء السلك القنصلي العاملين في بغداد[١٥٥]، ولم يكن لطف التعامل ذاك يشفع للوالي لدى قنصل ما حين يشعر بأن في إجراءات الوالي ما يمس مصالح دولته أو رعاياها، فقد تصاعد الاحتكاك بين حسين ناظم باشا والقنصل العام البريطاني (١٩١٠-١٩١١)، بسبب مشاريع الوالي التطويرية التي أثّرت على بعض ممتلكات الرعايا البريطانيين في بغداد[١٥٦]، وكان بعض القناصل يتخطون سلطة الولاة ويحلون قضاياهم مع الحكومة المركزية مباشرة، فقد اختلف القنصل العام الروسي مع مدير شرطة بغداد في تشرين أول (أكتوبر) ١٩١٢، ولم يترك للوالي فرصة معالجة الأمر، بل رفعه إلى سفارته في اسطنبول التي ضغطت على الباب العالي فأصدر أمراً بنقل مدير الشرطة دون انتظار لرأي الوالي[١٥٧].

وكان القناصل يتضامنون أحياناً في الضغط على الوالي لمنعه من اتخاذ إجراء يمس مصالح دولتهم أو رعاياها كما يعقدون، فقد أعدَّ والي الموصل في شباط (فراير) ١٩١٣، منشوراً يحثّ المواطنين على شراء سندات القرض الحكومي الداخلي لدعم الجهد الحربي ضد التحالف الحربي البلقاني، ولكن صياغته لم تعجب نائب القنصل البريطاني ونظيره الفرنسي بحجة أنها عنيفة قد تثير الجهلاء والمتعصبين من السكان،

فضغطا على الوالي حتى اضطر لإلغاء المنشور المذكور[١٥٨]، وحدث أمر مشابه في بغداد في نيسان (أبريل) من السنة نفسها حين علم القنصل العام الروسي أن ولاية بغداد طبعت فتاوى بعض علماء الدين التي تحثّ المواطنين على شراء تلك السندات، ولكن مقدمة تلك الفتاوى حوت عبارات قاسية بحق المسيحيين، فعقد اجتماعاً مع زميليه البريطاني والفرنسي، وأوفدوا رسولاً للوالي الذي وعد بحذف تلك المقدمة قبل توزيع الفتاوى، وحين لم يتحقق ذلك الوعد عاد القناصل الثلاثة الاجتماع الذي أخذوا يطالبون بطرد موظفي الولاية الذين قاموا بذلك العمل، وقرروا رفع الأمر إلى الحكومة المركزية في اسطنبول إذا لم يقم الوالي نفسه بطردهم[١٥٩].

وكان تدخل قناصل الدول الأجنبية يبلغ أحياناً درجة السعي لتحديد مصائر الولاة أنفسهم سلباً أو إيجاباً، فحين وجد القنصل العام البريطاني أن بعض إجراءات الوالي حسين ناظم باشا تمس هيبة بريطانية وتؤثر على مصالحها في العراق أخذ يلحُّ على مراجعه العليا من السعي لعزله عن منصبه، وعندما بدت دلائل في نيسان (أبريل) ١٩١٣، تدل على قرب ترك الوالي زكي باشا منصبه اتفق القنصلان البريطاني والفرنسي على استنكار ذلك، إذا اعتبرا أن من غير الملائم تغيير الوالي قبل انتهاء الحرب البلقانية وتأمين أحوال أكثر استقراراً في بغداد واختيار خلف مناسب له[١٦٠]، ومع ذلك لم يقم القنصلان بخطوة عملية لدعم الوالي المستقيل، إذ رأى القنصل العام البريطاني بعد تفكير عميق أن احتجاجات أجنبية على تغيير الوالي لن تجدي نفعاً في تلك المرحلة[١٦١].

وهناك مؤشر آخر على كيفية ممارسة الولاة لسلطاتهم واتخاذ قراراتهم هو الحلقة الضيقة المحيطة بالوالي من الخلصاء والمستشارين والمقربين، فقد كانت تلك الحلقة المحيطة بالوالي حسين ناظم باشا تتألف من أربعة ضباط جلبهم معه والي بغداد من اسطنبول، يلازمونه في كل مكان، ويستشيرهم في جميع الأمور، ولا يختلط بغيرهم في حياته الخاصة[١٦٢]، ولذلك غدا سهل الانقياد لنصائحهم[١٦٣]، حدث ذلك على الرغم

من شخصيته المهيبة التي أرعبت الموظفين حتى غدوا يشكون في كل غريب يراجعهم متوهمين أنه الوالي وقد جاء متنكراً[١٦٤]، وإذا كان خَلَفَه جمال بك لا يضاهيه في مهابته الشخصية فإنه لم يقل عنه في حيويته ونشاطه في ممارسة مهام عمله، بينما كان زكي باشا رجلاً مسناً يؤدي مهام منصبه بتمهل وتراخٍ ويسير الأمور الإدارية بهدوء وسلاسة[١٦٥]، وهكذا تؤثر شخصية الوالي، وطباعه في كيفية مزاولته لمهام عمله.

ويحسن إلقاء نظرة عاجلة على مراسيم توديع الولاة حين ينفكون من مناصبهم، وقد وصف القنصل العام البريطاني في بغداد مراسيم توديع الوالي جمال بك في السابع عشر من آب (أغسطس) ١٩١٢ ، التي شارك فيها زملائه من قناصل الدول الأجنبية العاملين في بغداد. فقال: "على الرغم من سقوطه فإن مغادرة الوالي السابق التي تمت في عصر يوم حار شهدها الحشد المتملق المعتاد وضمنه خصوم شخصيون لجمال بك ولكنهم يخشون أن يعود يوماً ما ويتذكر عدم حضورهم ويستخدمه ضدهم، نصب سرادقاً في شارع واقع في طرف البلدة، وتجمع أغلب المودعين تحت مظلة [طارمة] تتقد حراً لقهوة شعبية قريبة، إلى أن ظهر جمال بك ممتطياً صهوة جواد ومرتدياً اللباس العربي، فألقى كلمة في مودعيه... سرنا مسافة قصيرة مع جمال بك في طريق حلب ثم ودعناه، وحين غادرناه ظل مصحوباً بحشد لا يكل من الانتهازيين يبارونه في عربات منتشرة في الصحراء، وكانوا بصورة جلبة يأملون أن يكون عملهم ذاك استثماراً جيداً للمستقبل دون أن يلحق ضرراً بمصالحهم الحالية.."[١٦٦].

وبما أن الاستعراض السابق قد أظهر أن ولايات العراق كثيراً ما أديرت خلال مدة الدراسة من قبل وكلاء فلا بد من الإلمام بكيفية ممارسة أولئك الوكلاء لصلاحياتهم، ونادراً ما كانت الوكالة تناط بالوالي المعزول ليصرف شؤون الولاية لحين وصول خلفه أو تعيين وكيل آخر، كما حدث مع والي بغداد جمال بك في آب (أغسطس) ١٩١٢[١٦٧]، ومن الطبيعي أن يكون الوالي المعزول مغلول اليد عن ممارسة أية

سلطة حقيقية[١٦٨]، حين يوجد معاون للوالي تناط به غالباً وكالة الولاية، فقد أسندت الوكالة لمعاون الوالي في بغداد عدة مرات بين سنتي ١٩١٠ و ١٩١٣. وتظهر المعلومات المتاحة تمتعه بصلاحيات الوالي مثل تعيين من يشغل المناصب الشاغرة في ولايته[١٦٩]، كما كان يقوم بجولات تفتيشية للوحدات الإدارية التابعة للولاية[١٧٠]، ولكن شعور الوكيل بأن دوره مؤقت سيجعله حريصاً على تسيير الأمور دون احتكاكات[١٧١]، وعلى تأجيل معالجة القضايا الساخنة إلى حين وصول والٍ أصيل يتحمل تبعاتها[١٧٢]، وحين لا يكون هناك معاوناً للوالي تناط الوكالة عادة بأكبر القادة العسكريين رتبة في الولاية[١٧٣]، وأنيطت الوكالة في ولايتي البصرة والموصل في بعض الأحيان بالدفتردار أو القاضي، ويحدث أن يطمح الوكيل لتولي منصب الولاية أصالة ولذلك يظهر الاستياء حين يعين والي غيره، ويعبر عن استيائه بإهمال أداء واجبات وكالته خلال الفترة التي تسبق وصول الوالي الجديد لمقر عمله[١٧٤].

يظهر الاستعراض الآنف كثرة من تعاقبوا على إدارة ولايات العراق الثلاث خلال سني البحث، ويعكس هذا حالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت الدولة العثمانية أثناء تلك المدة، وقد ترتب على ذلك التعاقب السريع ضعف الأداء الإداري لأغلب أولئك الولاة، ولعل عذرهم هو عدم تمكنهم من الاستقرار في ولاياتهم مدة تكفي لتكوين فكرة واضحة عن أوضاعها المختلفة بما يمكنهم من التعامل معها بفاعلية. وأظهر الاستعراض أيضاً تفاوت الولاة فيما أبدوه من همة ونشاط في ممارسة أعمالهم تبعاً لحدة الصلاحيات المخولة لهم وبحسب تمايز شخصياتهم، علماً بأن الولاة جميعاً خضعوا لمؤثرات عديدة حدت من قدرتهم على التمتع بتلك الصلاحيات.

الهوامش

(١) لوريمر، ج. ج.، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ترجمة ونشر ديوان أمير قطر، الدوحة، د.ت.، ج٣، ص ١٠٣٦.

(٢) عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، بغداد، ١٩٥٦، ج٨، ص ٥٠.

(٣) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، ط٢، بغداد، ٢٠٠١، ص ص ١٢٦-١٢٧.

(٤) فيصل الأرحيم، **تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤**، الموصل، ١٩٧٥، ص ص ٤٤-٤٨.

(٥) National Archives and Records Administration (Hereafter NARA), Washington D.C., RG 84, File No. 850, "Report on Political Condition in Mesopotamia with special reference to the Bagdad Railroad", by the Am. Con., Bag. , dated 17/1/19 13

(٦) علي ظريف الأعظمي، مختصر تاريخ بغداد، بغداد، ١٩٢٦، ص ٢٤٧.

(٧) IOR, R/15/5/7, Turkish Arabia ,Memo . for August 1908. ويناقض هذا ما ذكر عن مغادرته بغداد في جمادى الثانية ١٣٢٥ [تموز ١٩٠٧]. راجع: عماد عبد السلام رؤوف، إدارة العراق: الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة، بغداد، ١٩٩٢، ص ٨٧.

(٨) العزاوي، **المصدر نفسه**، ج٨، ص ١٥٦، ويؤيد ذلك أيضاً إداري معاصر، راجع: عبد العزيز القصاب، **من ذكرياتي**، بيروت، ١٩٦٢، ص ص ٦١-٦٢.

(٩) Ibid. IOR, R/15/5/7

(١٠) الأعظمي،، **المصدر نفسه**، ص ٤٦٧، ومحمد خليل الجابري، **الحركة القومية العربية في العراق بين ١٩٠٨-١٩١٤**، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الآداب، جامعة بغداد في شباط ١٩٨٠، ص ٥٢. ونجدة فتحي صفوة، **خواطر وأحاديث في التاريخ، بغداد**، ١٩٨٣، ص ١٧.

(١١)محمود بن سلطان الشاوي، **ديل مطالع السعود**، تحقيق عبد الجبار العمر، في "آفاق عربية، السنة ٦، شباط- آذار ١٩٨١، ص ٨٦".

(١٢)ستيفن همسلي لونغرك، **العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠**، ترجمة سليم التكريتي، بغداد، ١٩٨٨، ج١، ص ٩٢.

(١٣)الجابري، المرجع نفسه، ص ٤٦٧.

(١٤) القصاب، المصدر نفسه، ص ٦٢.

(١٥) IOR, ***R/15/5/7***, Turkish Arabia, Memo. For December 1908.

(١٦) القصاب، المصدر نفسه، ص ٦٣.

(١٧)الشاوي، المصدر نفسه، ص ص ٨٦-٨٧.

(١٨)العزاوي، المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(١٩)رؤوف، المرجع نفسه، ص ٨٧.

(٢٠)علي البازركان، **فصول من تاريخ التربية والتعليم في العراق**، بغداد، ١٩٩٣، ص ٤٦.

(٢١) العزاوي، المصدر نفسه، ص ص ١٨٢-١٨٤، وتشير رواية مفردة إلى أن محمد شوكت باشا عين لولاية بغداد سنة ١٣٢٤، ودامت ولايته ثمانية شهور وستة عشر يوماً، راجع الشاوي: المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٢٢) IOR , L/P&S/188 , Summary of events in Turkish Iraq during the months of April &May 1910.

(٢٣) IOR, L/P&S/10/188., No. 843 , Mr. Marling to Sir Edward Grey, dated 23/11/1910.

(٢٤)العزاوي، المصدر نفسه، ج٨، ص ٢٠٧.

(٢٥) النجار، المرجع نفسه، ص ١٦٢.

(٢٦) NARA , RG 84, No. 13, Vali of Bagdad to Am. Con. , Bag. , dated 28/8/1911.

(٢٧) IOR, L/P&S/10 /212, Summary of events in Turkish Iraq during the month of August 1912.

(٢٨) NARA RG 84, No. 3891 Vali of Bagdad to Am. Con. Bag. dated 3/8/1912

(٢٩) IOR, L/P&S/1O /212, Summary of events in Turkish Iraq during the month of August 1912.

(٣٠) NARA RG 84 No. M.C. 261 Am. Con. Bag. to Am. Amb. Const. dated 4/8/19 12.

(٣١) NARA RG 84 ,No 4118, Acting Vali of Bagdad to Am. Con. Bag. dated 17/8/1912.

(٣٢) لونغريك، المرجع نفسه، ج١، ص ٩٢.

(٣٣) NARA RG 84 ,No. 5872 Vali of Bagdad to Am. Con. Bag. dated 31/10/1328.

(٣٤) NARA , RG 84,FileNo. 800.1, No. M- 422,Am. Con. ,Bag. ,to Am. Amb, Const, dated 5/11/1912.

(٣٥) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq for November 1912.

(٣٦) IOR, L/IP&S/10/2 12, Summary of events in Turkish Iraq for January 1913.

(٣٧) IOR L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq for the month of February 1913.

(٣٨) IOR, L/P&S/10/2 12, Summary of events in Turkish Iraq for the month of May 1913.

(٣٩) NARA, RG 84, File No. 800 . 1 , Am. Con. , Bag., to Am., Amb., Const., dated 14/5/19 13.

(٤٠) NARA, RG 84, File No. 800. 1, Am. Con., Bag., to Am. Amb., Const., dated 17/5/1913.

(٤١) NARA,RG 84, File No. 800.1 ,Am. Con. ,Bag., to Am. Amb., Const., dated22/6/1913.

(٤٢) IOR, L/P&S/10/212 , Summary of events in Turkish Iraq during July 1913.

(٤٣) لونغريك، المرجع نفسه، ج١، ص ٩٢.

(٤٤) زعم أن ولاية حسين جلال بك في بغداد امتدت بين ١٩١٢ و١٩١٥. راجع: عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٩٠٠-١٩١٤، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٣٢.

(٤٥) NARA, RG 84, File No. 800, Am. Vice Con., Bag., to Am. Amb., Const., dated 27/11/1913.

(٤٦) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq during November & December 1913 .and January 1914.

(٤٧) Ibid.

(٤٨) NARA , RG 84 , File No. 800.1, Am. Vice Con. , Bag. ,to Am. Amb. Const., dated 4/2/1914.

(٤٩) ابراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني في العراق، ١٨٦٩-١٩٣٢، البصرة، ١٩٨٢، ث ٥٨.

(٥٠) النجار، المرجع نفسه، ص ١٦٨.

(٥١) القصاب، المصدر نفسه، ج١، ص ٦٣.

(٥٢) لونغريك، المرجع نفسه، ج١، ص ٩٣.

(٥٣) العزاوي، المصدر نفسه، ج٨، ص ١٨١.

(٥٤) رؤوف، المرجع نفسه، ص ١٩٩.

(٥٥) IOR,L/P&S/10/188,Summary... Apr. & May 1910.

(٥٦) IOR, L/P&S/10/188, Summary of events in Turkish Iraq during the month of June 1910.

(٥٧) IOR, L/P&S/10/188, Summary of events in Turkish Iraq during the month of July 1910.

(٥٨) لونغريك، المرجع نفسه، ج١، ص ٩١.

(٥٩) IOR, L/P&S/l0/212, Summary of events in Turkish Iraq for October 1912.

(٦٠) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq for December 1912.

(٦١) IOR, L/P&S/10/212, Summary ... Feb. 1913.

(٦٢) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq during August 1913.

(٦٣) IOR , L/P&S/10/212 , Summary of events in Turkish Iraq for the months of June and July 1914.

(٦٤) IOR, L/P&S/l0/212, Summary ... Nov. & Dec. 1913 and Jan. 1914.

(٦٥) IOR, L/P&S/10/212, Summary ... June & July 1914.

(٦٦)ابن الغملاس، **ولاة البصرة ومتسلموها**، بغداد، ١٩٦٢، ص ص ٨٣-٨٤، وتزعم رواية أنه أعلن عصيانه على الحكومة الدستورية ثم فر من البصرة على أثر وقوف الشيخ خزعل شيخ المحمرة ضده، راجع: أنعام مهدي السليمان، **حكم الشيخ خزعل في الأحواز ١٨٩٧-١٩٢٥**، بغداد ١٩٨٥، ص ١٠٣. وذكر أيضاً أنه فر على ظهر باخرة مبحرة إلى الهند خوفاً من عقاب الاتحاديين دون تحديد للجناية التي خاف من تلقيه العقاب عليها. راجع: سليمان فيضي، في غمرة النضال، بغداد، ١٩٥٢، ص ٦١. وحول موقفه المؤيد للانقلاب الدستوري في بداية الأمر على الأقل، راجع: الجابري، المرجع نفسه، ص ٦٣.

(٦٧)رؤوف، المرجع نفسه، ص ٤٠٩.

(٦٨)PRO, FO 424/219 ,No. 17, Con. Crow to Sir G. Lowther, dated 10/3/1909. وروي خطأ أن المارديني هو أول والٍ عينته الحكومة الدستورية في البصرة، راجع: الجابري، المرجع نفسه، ص ٦٣.

(٦٩) خالد السعدون، **الأوضاع القبلية في البصرة ١٩٠٨-١٩١٨**، الكويت، ١٩٨٨، ص ص ٨٥-٨٦.

(٧٠)فيضي، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٧١)ابن الغملاس، المصدر نفسه، ص ص ٨٥-٨٦.

(٧٢)فيضي، المصدر نفسه، ص ص ٧٦-٧٩، وتزعم رواية أن مدة ولايته كانت أربعة أشهر فقط رغم أنها حددت تاريخ تعيينه في تشرين ثان (نوفمبر) ١٩٠٩، وتاريخ تنحيته في أيلول (سبتمبر) ١٩١٠. راجع: مصطفى عبد القادر النجار، **التاريخ القومي لإمارة المحمرة العربية**، بغداد، ١٩٨٢، ص ص ٣٩-٤٠.

(٧٣)IOR , P415/5/25 , No. 1000 of 1910 , The Political Resident in Turkish Arabia, Bag. , to the Political Agent, Kuwait, dated 15/11/1910.

(٧٤)وردت أسماؤهم في رؤوف، المرجع نفسه، ص ٤٠٩.

(٧٥)السعدون، المرجع نفسه، ص ص ٩٦-٩٧.

(٧٦)رؤوف، المرجع نفسه، ص ٤٠٩.

(٧٧)IOR, LIP&S/10/212 , Summary of events in Turkish Iraq for the month of December 1911.

(٧٨)IOR, L/P&S/10/2 12, Summary ... July 1912.

(٧٩)رؤوف، المرجع نفسه، ص ٤٠٩.

(٨٠)IOR,L/P&S/10/212,Summary... Dec. 1912.

(٨١)NARA , RG 84 , File No. 800.1 , Am. Con. , Bag. , to Am. Amb. , Const. , dated 1/5/1913.

(٨٢)السعدون، المرجع نفسه، ص ٢١٢.

(٨٣)IOR, L/P&S/10/212, Summary ... Feb. & March 1914.

(٨٤)السعدون، المرجع نفسه، ص ٢١٢.

(٨٥)ابن الغملاس، المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٨٦)IOR,L/P&S/10/212, Summary ... Nov. 1912 وللتعرف على صورة أجلى عن مراسيم قراءة الفرمان، راجع: عبد القادر باش أعيان، **البصرة في أدوارها التاريخية**، بغداد، ١٩٦١، ص ص ٦٦-٦٩.

(٨٧)IOR,L/7P&S/l0/212,Summary... Feb. & Mar. 1914.

(٨٨)جميل النجار، المرجع نفسه، ص ١٥٢.

(٨٩)IOR,L/P&S/10/188,Summary... Apr. & May 1910.

(٩٠)NARA , RG 84 , File No. 800.1 ,Am. Con. , Bag. ,to Am. Amb., const., dated 16/11/1912.

(٩١)IOR,L/P&S/10/212,Nov.&Dec. 1913 and Jan. 1914.

(٩٢)IOR, L/P&S/10/188, Summary ... Apr. & May 1910.

(٩٣)NARA, RG 84, File No. 800 . 1 ... 16/11/1912

(٩٤)IOR ,L /P & S/10/212, Summary... Dec.1911.

(٩٥)IOR ,L / P& S/10/212, Summary... Dec. 1912.

(٩٦)NARA, RG 84 , No. M.C.246 , Am. Con. , Bag., to Am. Amb., Const., dated 8/7/1912.

(٩٧)IOR, LkP&S/10/2 12, Summary of events in Turkish Iraq during June 1913.

(٩٨)جميل النجار، المرجع نفسه، ص ٩٨.

(٩٩) IOR,LIP&S/10/188, Summary ... June 1910.

(١٠٠) IOR, LJP&S1101212 , Summary of events in Turkish Iraq for the month of November 1911.

(١٠١) IOR, LJP&S/l0/212, Summary of events in Turkish Iraq for the month of January 1911.

(١٠٢) IOR, L/P&S/10/212 , Summary of events in Turkish Iraq for the month of May 1912 .

(١٠٣) IOR,L/P&5/10/212,Summary...NOv.1912.

(١٠٤) IOR, LJP&51101212,Summary Feb &Mar. 1914.

(١٠٥) السعدون، المرجع نفسه، ص ١٣١ وص ٢٠٥.

(١٠٦) IOR,L/P&S1101212,Sumrnary Dec.1911.

(١٠٧) IOR,L/P&S/10/188,Summary Apr &May 1910.

(١٠٨) IOR,L/P&S/10/188,Summary June1910.

(١٠٩) IOR,L/P&S/10/188, Summary ... July1910.

(١١٠) NARA, RG 84, File No. 800.1 ,Am. Con. ,Bag. ,to Am. Amb., Const., dated 16/11/1912.

(١١١) IOR,L/P&S/10/212, Summary ... Dec. 1912.

(١١٢) IOR,L/P&S/10/212, Summary Aug. 1912.

(١١٣) IOR,LIP&S/10/188,Summary... June & July 1910.

(١١٤) IOR, LIP&S/10/212 ,Aug. 1912.

(١١٥) جميل النجار، المرجع نفسه، ص ص ١٦٠-١٦١.

(١١٦) القصاب، المصدر نفسه، ص ٨٦ وص ٩٧.

(١١٧) IOR, L/P&S/10/212, Summary ... July 1913.

(١١٨) IOR, L/P&S/101212, Summary of events in Turkish Iraq during September 1913.

(١١٩) IOR,L/P&S/10/188,Summary...June l9l0.

(١٢٠) IOR, L/P&S/10/212, Summary of events in Turkish Iraq for the month of May 1912.

(١٢١) IOR, L/P&S/10/2 12, Summary ... Aug. 1912.

(١٢٢) جميل النجار، المرجع نفسه، ص ١٧٠.

(١٢٣) العزاوي، المصدر نفسه، ج٨، ص ١٢٣.

(١٢٤) IOR,L/P&S/10/188,Sumrnary ... Apr. & May 1910

(١٢٥) NARA, R084,FileNo. 800,Am. ,Con. ,Bag. ,to Am. Amb., Const.,dated16/11/1912.

(١٢٦) IOR, L/P&S/10/188 , Summary ... July 1910.

(١٢٧) للتعرف على مدى تلك التجاوزات راجع: خالد السعدون، **جمعية الاتحاد والترقي، تنظيمها وأنشطتها في العراق، ١٩٠٨-١٩١٣**، في "المجلة التاريخية المغاربية، السنة ٢٦، العدد ٩٣ و ٩٤ أيار ١٩٩٩، ص ص ٨٣-٩٠.

(١٢٨) IOR,L/P&S/10/188, Summary ... July 1910 .

(١٢٩) العزاوي، المصدر نفسه، ج٨، ص ١٨٠.

(١٣٠) السعدون، الأوضاع القبلية، ص ص ٨٥-٨٦.

(١٣١) IOR,LJP&S/10/212,Summary... Aug.1913.

(١٣٢) IOR, L/P&S/10/212 , Summary ... Nov. & Dec. 1913 and Jan. 1914.

(١٣٣) IOR, L/P&S/l0/212, Summary of events in Turkish Iraq for the month of April 1913.

(١٣٤) IOR,L/IP&S/10/212,Suinmary... Aug. 1912 .

(١٣٥) IOR,L/P&S/10/188 ,Summary... Apr. &May 1910 .

(١٣٦) IOR,R/15/5125,No. 1000 of 1910, ... 15/11/1910 .

(١٣٧) IOR, L/P&S/10/188 ,No. 54, Con. Crow to Sir G . Lowther, dated 16/9/1910 .

(١٣٨) لونغريك، المرجع نفسه، ج١، ص ٩٠.

(١٣٩) IOR,L/P&S/10/212,Summary June1913 .

(١٤٠) IOR,L/P&S/10/212,Summary July1913 .

(١٤١) IOR,L/P&S/10/212,Summary July1913 .

(١٤٢) IOR, L/P&S/10/2 12, Summary of events in Turkish Iraq during April 1914.

(١٤٣) NARA , RG 84 ,No. 291 , Am. , Con. Agent, Basrah, to Am. Con. , Bag. , dated 10/2/1909.

(١٤٤) NARA,RG84,No. 12,Am. Con. ,Bag. ,toAm. Amb., Const. ,dated 8/2/1910.

(١٤٥) IOR,L/P&S/10/212,Sunimary...Dec. 1912.

(١٤٦) IOR,L/P&S/10/212,Summary...May1913 .

(١٤٧) NARA, RG 84, No. M. C. 327, Am. Con., Bag., to Am. Amb., Const., dated 6/9/1912.

(١٤٨) IOR,L/P&S/10/212,Summary ... Dec. 1911.
(١٤٩) NARA,RG84,FileNo. 800.1 ,Am. Con., Bag., toAm. Amb., Const. ,dated 14/5/1913.
(١٥٠) IOR,L/P&S/10/188,Summary...Apr. & May 1910.
(١٥١) IOR,L/P&S/10/212,Summary ... July1913.
(١٥٢) IOR, L/P&S/10/212 ,Dec. & Nov. 1913 and Jan. 1914.
(١٥٣) NARA, RG 84, File No. 800, Am. Vice Con., Bag., to Am. Amb., Const., dated 18/3/1914.
(١٥٤) NARA, RG 84 ,No.23, Vali of Bag. to Am. Con., Bag., dated 31/10/1328.
(١٥٥) IOR,LIP&S/10/188,Summary... June1910.
(١٥٦) خالد السعدون، **أحداث في تاريخ الخليج العربي**، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ص ٣٧٥- ٣٧٦.
(١٥٧) NARA, RG 84 , File No. 800 , Am. Con., Bag., to Am. Amb., Const., Dated 8/10/1912.
(١٥٨) IOR,L/P&S/10/212,Summary...Feb. 1913.
(١٥٩) IOR, L/P&S/10/212, Summary ... Apr. 1913.
(١٦٠) Ibid
(١٦١) IOR,L/P&Ş/10/212,Summary ... May 1913.
(١٦٢) IOR,L/P&S/10/188~Suinmary...July 1910
(١٦٣) لونغريك، المرجع نفسه، ج١، ص ٩٣.
(١٦٤) العزاوي، المصدر نفسه، ج٨، ص ص ١٩٤- ١٩٥.
(١٦٥) IOR,L/P&S/10/212,Summary Dec 1912.
(١٦٦) IOR,L/P&S/10/212,Summary... Aug. 1912.
(١٦٧) NARA, RG 84 , No. 3891 , Acting Vali of Bag. to Am. Con. , Bag. , dated 23/7/1328.
(١٦٨) جميل النجار، المرجع نفسه، ص ١٦٦.
(١٦٩) IOR,L/P&SI1O/212,Sumrnary Aug 1912.
(١٧٠) IOR,L/P&S/10/212,Summary.Nov1912; Summary.... Mar 1913.
(١٧١) IOR,L/P&S/10/212,Summary... Sep. 1912.
(١٧٢) NARA , RG 84 , File No. 800 , Am. Vice Con. , Bag. ,toAm. Amb., Const., dated 11/1/1914
(١٧٣) IOR, L/P&S/10/212, Summary ... Nov. & Dec. 1913 and Jan. 1914.
(١٧٤) IOR,L/P&S/10/212, Summary ... Oct.1913.